



جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١١٥ /اتحادية /اعلام /٢٠١٣

كوّماوى عيراق
داد كاير بالآيي ئيتتيحادي

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٤/٢/٢٥ برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية القضاة السادة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين وأكرم محمد وأكرم أحمد بابان ومحمد صائب النقشبendi وعبد صلاح التميمي ومخائيل شمشون قس كوركيس وحسين عباس أبو النمن المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المدعى : (ض.ج. ف) / قاضي / مدعى عام في رئاسة الادعاء العام.
المدعى عليه : رئيس مجلس النواب - إضافة لوظيفته - وكيله الموظفان الحقوقيان (س. ط. ي) و(هـ. م. س).

الادعاء:

ادعى المدعى في عريضة دعواه بأنه سبق وأن أصدر مجلس النواب القانون رقم ٥٠ لسنة ٢٠٠٧ ولمخالفته لاحكام الدستور / المادة (٦٠/أولاً) والتي نصت على ((مشروعات القوانين تقدم من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء)) وحيث أن مقترح القانون المذكور لم يتم إرساله إلى السلطة التنفيذية (رئاسة الجمهورية أو مجلس الوزراء) ولم يقدم من أي منها ، عليه فإنه يطلب الحكم بعدم الدستورية شكلاً لمخالفته لاحكام المادة (٦٠/أولاً) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ واستناداً للمادة (٣/٩٣) منه ، أجاب وكيل المدعى عليه على عريضة الدعوى بلائحه الجوابية المؤرخة (٢٠١٣/١١/٢٥) بأن الشروط المشار إليها في المادة (٢) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٠٥ غير متوفرة في طلب المدعى ، حيث لا مصلحة له أصلاً بهذه الدعوى ولا يتاثر مركزه القانوني بها ، ولم يقدم الدليل لتضرره من تشريع القانون المذكور لعدم تضرره أصلاً من القانون محل الطعن . وكما إن القانون المذكور لا يطبق على المدعى وكما إن المادة (٢٠) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٠٥ أوجبت



كو٧ماوى عبراق
داد کای بالاًی ئېتىتىخادى

بيان تقدم الدعوى والطلبات إلى المحكمة الاتحادية العليا بواسطة محام ذي صلاحية مطلقة ويجوز تقديم الدعوى والطلبات من الدوائر الرسمية من ممثلها القانوني بشرط إن لا تقل درجته عن مدير . كما إن المدعي لم يقدم الدليل بكون القانون المطعون فيه كان عبارة عن مقتراح مقدم من إحدى لجان مجلس النواب ، لما تقدم من أسباب فإن وكيل المدعي عليه يطلب رد الدعوى . وبعد استكمال الإجراءات القانونية المنصوص عليها في المادة الثانية من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٠٥ عين يوم ٢٠١٤/٢/٢٥ موعداً للنظر في الدعوى وفيه تشكلت المحكمة فحضر المحامي (ص.م.خ) وكيلًا عن المدعي بموجب الوكالة المربوطة بملف الدعوى وحضر وكيل المدعي عليه رئيس مجلس النواب / إضافة لوظيفته . دفعت المحكمة عريضة الدعوى فوجدت أنها أقيمت من المدعي (ض.ج.ف) بصفته الشخصية وإن ذكر عنوانه قاضي/مدعي عام /في رئاسة الادعاء العام وان تقديم عريضة الدعوى من المدعي بصفته الشخصية يشكل مخالفة لاحكام المادة (٢٠) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٠٥ التي تنص (تقدم الدعوى والطلبات إلى المحكمة الاتحادية العليا بواسطة محام ذي صلاحية مطلقة وبلوائح مطبوعة ، ولا يصح الأمر بتوكيل محام بعد إقامة الدعوى من محام ذي صلاحية مطلقة . وحيث لم يبق ما يقال افهم خاتم المرافعة والقرار علنا).

القرار :

بعد التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد بأن هذه الدعوى قد أقيمت من المدعي (ض.ج.ف) بصفته الشخصية وإن ذكر عنوانه (قاض / مدعي عام) في رئاسة الادعاء العام وان تقديم المدعي عريضة الدعوى بصفته الشخصية خلافاً لاحكام المادة (٢٠) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٠٥ والتي تنص على



كوٌّما وَهُ عِبْرَاق
داد كاٰي بالآي ئيٰتٰ تٰيٰخادى

جمهوريَّةِ العَرَاقِ

المُحْكَمَةُ الْإِتَّحَادِيَّةُ الْعُلَيَا

العدد: ١١٥ / اتحادية / اعلام / ٢٠١٣

(تقدم الدعاوى والطلبات إلى المحكمة الاتحادية العليا بواسطة محام ذي صلاحية مطلقة وبلوائح مطبوعة ...) وكان المقتضى إن تقدم عريضة الدعوى من محام ذو صلاحية مطلقة ولا يصحح الأمر بتوكيل محام بعد إقامة الدعوى وتقديمها للمحكمة ، عليه قرار رد الدعوى من الناحية الشكلية للسبب المنوه عنه أعلاه وتحميل المدعي أتعاب محامية وكيل المدعى عليه / إضافة لوظيفته الموظفان الحقوقيان (س. ط. ي) و(هـ. م. س) مبلغًا قدره (مائة ألف دينار) مناسبة بينهما وصدر القرار استناداً لأحكام المادة (٥/ثانية) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ والمادة (٩٤) من دستور

جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ وبالاتفاق وافهم علناً في ٢٥/٢/٢٠١٤

الرئيس

مدحت محمود

العضو

فاروق محمد السامي

العضو

جعفر ناصر حسين

العضو

أكرم طه محمد

العضو

أكرم احمد بابان

العضو

محمد صائب النقشبendi

العضو

عبد صالح التميمي

العضو

ميغائيل شمشون قس كوركيس

العضو

حسين أبو التمن

م. المعاوِظ